

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

البند 17 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي

روما، إيطاليا، 11-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

مشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2020-2021:

الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة في إطار الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها

موجز

تُعرض هذه الوثيقة على الجهاز الرئاسي كضميمة لمشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2020-2021 الذي يوفر قائمة موجزة بالمشاريع الداعمة الممكن القيام بها خلال فترة السنتين القادمة مع مساهمات مالية إضافية من خارج الميزانية الإدارية الأساسية. ويمكن أيضاً الاطلاع عليها بالاقتران مع الوثيقة IT/GB-8/19/17/Inf.1 بعنوان تقرير عن الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة في إطار الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها لفترة السنتين 2018-2019. وكما في الفترات المالية السابقة، قد تزيد الأنشطة المقترحة فعالية التنفيذ الإجمالي للمعاهدة الدولية، وتؤدي أدواراً داعمة حاسمة للأهمية لتنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل الأساسي. وهي تعكس أيضاً الاحتياجات التي أعرب عنها أصحاب المصلحة خلال الفترة الحالية ما بين الدورات.

التوجيهات المطلوبة

الجهاز الرئاسي مدعو إلى المصادقة على الأنشطة المقترحة التي تدعمها الجهات المانحة، وإن رغب في ذلك، إلى اقتراح أولويات تنظر فيها الجهات المانحة التي تنوي توفير الأموال خلال فترة السنتين 2020-2021 للأنشطة المقترحة.



na901

NA901/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR) الموجود على هذه الصفحة؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع التالي: <http://www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/en/c/1111365/>

- 1- تُعرض هذه الوثيقة على الجهاز الرئاسي كضمانة لمشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2020-2021 التي توفر قائمة موجزة للمشاريع الداعمة الممكن القيام بها خلال فترة السنتين القادمة مع مساهمات مالية إضافية من خارج الميزانية الإدارية الأساسية. ويمكن أيضاً الاطلاع عليها بالاقتراح مع الوثيقة IT/GB-8/19/17/Inf.1 بعنوان تقرير عن الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة في إطار الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها لفترة السنتين 2018-2019.
- 2- وكما في الفترات المالية السابقة، قد تزيد الأنشطة المقترحة فعالية التنفيذ الإجمالي للمعاهدة الدولية، وتؤدي بصورة خاصة أدواراً داعمة حاسمة الأهمية لتنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل الأساسي. وهي تعكس أيضاً الاحتياجات التي أعرب عنها أصحاب المصلحة خلال فترة ما بين الدورات الحالية.
- 3- وسوف يتم تلقي المساهمات الطوعية الإضافية في الصناديق الخاصة للأغراض المتفق عليها، وتتم إدارتها بالاستناد إلى اتفاقات فردية تُبرم بين الجهات المانحة والأمانة، بما في ذلك تطوير وتنفيذ مشاريع محددة.
- 4- والجهاز الرئاسي مدعو إلى المصادقة على الأنشطة المقترحة التي تدعمها الجهات المانحة، كما هو محدد أدناه، وإن رغب في ذلك، إلى اقتراح أولويات تنظر فيها الجهات المانحة التي تنوي توفير الأموال خلال فترة السنتين 2020-2021 للأنشطة المقترحة.

أولاً- صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وحقوق المزارعين بموجب المواد 5 و6 و9 من المعاهدة الدولية

- 5- إن دعم الأطراف المتعاقدة في جهودها لتعزيز صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، فضلاً عن إحقاق حقوق المزارعين كما ورد في المعاهدة الدولية يتطلب وضع إعداد طائفة واسعة النطاق من التدابير الإدارية والقانونية والفنية والمتعلقة بالسياسات والحفاظ عليها. وقد يتوقف أيضاً على مشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، من بينهم المزارعون ومنظمات المزارعين، والمجتمع المدني ومؤسسات القطاعين العام والخاص.
- 6- وسوف يوفر برنامج العمل بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام والمبادرات الداعمة للفترة 2020-2030 ارتباطاً أكثر شمولاً بين "صون" الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة و"استخدامها المستدام"، اعترافاً بأنه لا ينبغي اعتبار الاستخدام المستدام نشاطاً قائماً بحد ذاته، بل كنشاط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ومن خلال مشروع محدد، سوف يتم استكشاف إمكانيات وضع برنامج لبناء القدرات بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام وحقوق المزارعين. وقد تضمّ الأنشطة المحددة لبرنامج العمل المقترح للفترة 2020-2023 ما يلي:
- تعزيز ونشر الوحدات التعليمية بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام وحقوق المزارعين، فضلاً عن الوحدات الأخرى المتوفرة؛
 - تنظيم دورة تدريبية إقليمية وأنشطة لبناء القدرات من أجل تقاسم وتبادل المعرفة، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام وحقوق المزارعين؛

- توفير الدعم لوضع وتنفيذ برامج وسياسات وطنية متعلقة بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام؛
- توثيق، وإصدار ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام وحقوق المزارعين، وتشجيع وتعزيز عمل مجموعة الأدوات واستخدامها؛
- تنظيم أنشطة توعية في المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بشأن صون الموارد والحصول على التكنولوجيا ونقلها في سياق تقاسم المنافع غير النقدية.

التكلفة التقديرية: 500 000 دولار أمريكي

ثانياً- المادة (17) والنظام العالمي للإعلام عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة - دعم الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة لاعتماد مُعرفات الكيانات الرقمية

7- منذ اعتماد برنامج العمل الخاص بالنظام العالمي للإعلام للفترة 2016-2022، وقرّ الجهاز الرئاسي اعتماداتٍ مالية لمجموعة محدودة فقط من أنشطة النظام العالمي في إطار الميزانية الإدارية الأساسية. وبالتالي، طالبت الأمانة مراراً وتكراراً بأموالٍ للأنشطة المتفق عليها، واضطرت إلى جمع الأموال من مشاريع خارجية لإنجازها.

8- وتجدر الإشارة إلى أنه كما يرد في الوثيقة IT/GB-8/19/10، بعنوان التقرير عن تنفيذ النظام العالمي للإعلام، سوف تنتهي بعض المشاريع في عام 2019 وفي بداية عام 2020. ومن أجل المضي قدماً في تنفيذ برنامج العمل، ناقشت اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بالنظام العالمي للإعلام، في اجتماعها الثالث، عملية وضع أو استعراض واصفات محاصيل مختارة على الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن توفر اللجنة مزيداً من التوجيهات والأولويات بشأن واصفات المحاصيل في فترة السنتين التالية، ويمكن أن تعمل الأمانة على استعراض واصفين للمحاصيل، بالتشاور مع الخبراء الفنيين ومن خلال مراجعة الأدبيات ومصادر أخرى ذات الصلة.

9- وفي الاجتماع ذاته، طلبت اللجنة أيضاً من الأمانة تحسين بوابة النظام العالمي للإعلام، وبخاصةً لتطوير أداة للتصوير البياني من أجل الانتقال إلى أنواع متنوعة من العلاقات. علاوةً على ذلك، طلبت اللجنة من الأمانة مواصلة تعزيز اعتماد معرفات الكيانات الرقمية. وفي هذا السياق، حدّدت الأمانة أيضاً، مع الشركاء الإقليميين ذات الصلة، العديد من البلدان التي قد تسجل بسرعة المواد في النظام العالمي للإعلام، وفي نظام المعلومات الإقليمي، في حال توفير المساعدة المباشرة. وفي حين تُجري اللجنة استشارات وتقدّم المشورة من خلال الوسائل الإلكترونية، قد يكون من الضروري عقد اجتماعات وجاهية إضافية خلال فترة السنتين القادمة.

10- وتشمل الأنشطة المحددة المقترحة ما يلي:

- اجتماع واحد على الأقل للجنة الاستشارية العلمية
- وضع وتطوير واصفين للمحاصيل على الصعيد العالمي
- وضع أداة بيانية وتصويرية للمواد الوراثية في بوابة النظام العالمي للإعلام

- المساعدة الفنية المباشرة للبلدان النامية من أجل اعتماد معرّفات الكيانات الرقمية

التكلفة التقديرية: 650 000 دولار أمريكي

ثالثاً- تنفيذ استراتيجية التمويل المحدثة

11- وُضعت الرؤية الجديدة لاستراتيجية التمويل التي اعتمدها الجهاز الرئاسي لتمكّن الاستراتيجية الجهاز الرئاسي، والأطراف المتعاقدة، ووكالات التمويل، والمزارعين، والجهات الفاعلة الأخرى، من تأمين التمويل والموارد الأخرى لتنفيذ برامج المعاهدة الدولية على المدى الطويل وبطريقة منسقة ومتضامنة وفعالة.

12- وتستخدم استراتيجية التمويل المحدثة نهجاً برامجياً لتعزيز الروابط بين مختلف مصادر التمويل والشركاء، وسوف يتطلب نجاح هذه الاستراتيجية مشاركة ومساهمة جميع الشركاء بما يسمح تنفيذ المعاهدة الدولية على المستويين الوطني والدولي.

13- وقد اقترح عدد من التدابير الأساسية في إطار استراتيجية التمويل المحدثة لتحقيق رؤيتها ومقاصدها. وسوف يعجّل برنامج الدعم هذا الجهود لتنفيذ هذه التدابير، وبخاصة على الصعيد الوطني. وسوف تشمل الأنشطة:

- تطوير ونشر أدوات استراتيجية يمكن أن تستخدمها جهات الاتصال الوطنية وجهات أخرى للاستفادة من التمويل على المستوى الوطني؛
- توفير الدعم المستهدف للأطراف المتعاقدة لتعزيز دمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطط التنمية الوطنية، والميزانيات والأولويات الوطنية للحصول على الدعم من الجهات المانحة والتمويل الخارجي؛
- إنشاء وظيفة إشعار ومساعدة مكتبية، لإخطار، في جملة أمور، جهات الاتصال الوطنية للمعاهدة بفرص التمويل المقبلة في بلدانها، وتوفير الروابط بالخبرات من أجل وضع الاقتراحات؛
- إجراء تحليل لكلفة عدم اتخاذ إجراءات يمكن استخدامه في الاتصالات والتوعية المرتبطة باستراتيجية التمويل للمعاهدة، بالبناء على البحوث السابقة المتاحة.
- إقامة شبكة من شركاء التمكين في المعاهدة ممن نجحوا في دمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في برامج أكبر معنية بالتنمية المستدامة وتغير المناخ، وتبادل الدروس المستفادة على المستوى الإقليمي لبناء قدرة الآخرين على المشاركة في مثل هذه البرامج؛
- دعم جهات الاتصال الوطنية وجهات أخرى للمشاركة في اجتماعات استراتيجية مثل أنشطة التواصل لمرفق البيئة العالمي من أجل كسب وتقاسم التجارب الناشئة عن مشاريع مرفق البيئة العالمي ودمجها ضمن الأطر السياسية الوطنية.

الكلفة التقديرية: 500 000 دولار أمريكي

رابعاً- برنامج دعم تقاسم المنافع

14- يشكل صندوق تقاسم المنافع الذراع التشغيلي للمعاهدة الدولية على المستوى الميداني، بهدف زيادة تنوع المحاصيل وتمكين التبادل الديناميكي للمواد الوراثية النباتية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وفي خلال عشر سنوات من العمل، وقر صندوق تقاسم المنافع الدعم لإدارة الموارد في الموقع وعلى مستوى المزرعة، وولّد الروابط مع جهود الصون الأوسع نطاقاً خارج مواقعها. وقد يسيّر مشاريع الصندوق عمليات تبادل البذور بين المزارعين وسمحت بتدفق ديناميكي لمواد الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من المزارعين إلى المجموعات خارج مواقعها لتعود بعدها إلى المزارعين.

15- وقد تطورت آلية صندوق تقاسم المنافع باستمرار، كما ستواصل تبسيط عملياتها المتصلة بتقديم المنح وتدخلاتها عبر تنفيذ النهج البراجمي الجديد في الصندوق ونظرية التغيير التي يعتمدها. وينبغي إنشاء مجموعة من الممارسات قد تتيح تقاسم المعرفة، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات حول تبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وإدارتها وصونها داخل المشاريع والبرامج وبينها. وهذا قد يعزّز على نحو أكبر التزام صندوق تقاسم المنافع على الصعيد العالمي، ويعطي قدراً أكبر من البروز للصندوق، عبر إبلاغ النتائج المحققة وإثبات قيمته الفريدة.

16- ويشكل صندوق تقاسم المنافع عنصراً حاسماً في استراتيجية التمويل المنقحة، كما تتوفر فرص متزايدة لتعبئة الأموال من مصادر وآليات ابتكارية من خلال النهج البراجمي لاستراتيجية التمويل المنقحة. وثمة طموح لتعظيم الجهود الرامية إلى تنويع مصادر تمويل الصندوق بنهاية عام 2025. علاوةً على ذلك، يرمي النهج البراجمي لصندوق تقاسم المنافع إلى دعم إقامة شبكات طويلة الأجل مع الجهات المانحة بهدف توفير تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به.

17- ويهدف الحفاظ على الزخم في التطورات السياساتية الأخيرة، سوف يشمل هذا المكوّن أنشطة لدعم تنفيذ استراتيجية التمويل المنقحة وتعزيز النهج البراجمي لصندوق تقاسم المنافع، على النحو التالي:

- تعبئة الموارد لبلوغ الأهداف بالنسبة إلى استراتيجية التمويل ككلّ وإلى صندوق تقاسم المنافع، كما هو محدد في استراتيجية التمويل المنقحة؛
- استكشاف نهج ابتكارية لتعبئة الموارد لصالح صندوق تقاسم المنافع، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص على نحو أكبر، لا سيما قطاعي البذور وتجهيز الأغذية، لتقديم مزيد من المساهمات في الصندوق على أساس متعدد السنوات؛
- تعزيز النهج البراجمي والشراكة في صندوق تقاسم المنافع، من خلال تنظيم حلقة عمل عالمية في منتصف المدة لتقييم الإنجازات الرئيسية لدورة المشروع الرابعة وتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين المشاريع الممولة؛
- تحليل المنافع المحققة، ولا سيما في مجالات اهتمام أصحاب المصلحة مثل التنمية الاقتصادية، والزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي وسبل العيش القادرة على الصمود من أجل المصادقة على نظرية التغيير للصندوق ومصفوفة النتائج الخاصة باستراتيجية التمويل ووضع سردٍ مشترك عن كيفية توليد الصندوق للمنافع من المستوى المحلي إلى المستويين الوطني والعالمي؛
- توليد، وتوثيق ونشر المعلومات عن النتائج، والآثار وقصص النجاح الناشئة من مشاريع صندوق تقاسم المنافع لتكرارها في المستقبل؛

- إنشاء منصة صندوق تقاسم المنافع للاتصالات وتبادل المعرفة بما يتيح للشركاء بناء الروابط بين مصادر التمويل المختلفة واستكشاف التخطيط في التعاون وفرص الإنفاق المشترك؛
- تطوير مجموعة أدوات للاتصالات من أجل دعم شركاء صندوق تقاسم المنافع لإبلاغ النتائج والإنجازات الناشئة عن مشاريع الصندوق بصورة فعالة في إطار استراتيجية الاتصالات الأوسع نطاقاً للمعاهدة الدولية؛
- تعزيز الروابط بين مختلف مصادر التمويل والشركاء، من خلال السعي لإيجاد فرص للتمويل المشترك عبر تحليل القنوات الملائمة لتعبئة موارد التمويل المشترك؛
- تشجيع أكبر لتقاسم المنافع غير النقدية في إطار المعاهدة الدولية (تبادل المعلومات؛ الحصول على التكنولوجيا ونقلها؛ بناء القدرات) ونشر المعلومات والبيانات الناشئة عن هكذا برامج.

الكلفة التقديرية: 500 000 دولار أمريكي

خامساً - دعم النظام المتعدد الأطراف وبرنامج التمديد (المادة 15)

18- تستفيد أوساط المعاهدة الدولية من نظام قائم على العلوم لصون المجموعات الدولية للمواد الوراثية خارج مواقعها بهدف إتاحتها للبحوث، والتربية والتدريب على النطاق العالمي. وقد أبرمت اتفاقات المادة 15 من المعاهدة الدولية مع مؤسسات دولية وحكومات مضيضة تحتفظ بالمجموعات (اتفاقات المادة 15)، كما أن الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل يوفر الدعم لإدارة بعض هذه المجموعات، ولا سيما في الجزء الأكبر منها، المجموعات الواقعة تحت إدارة مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

19- وتؤدي المجموعات الحقلية في هذه الشبكة دوراً أساسياً، لجهة صون المواد الفريدة أو باعتبارها مكتملة للصون في الموقع في سياق النظم الزراعية المحلية. كما أن المجموعات في الموقع والمجموعات الحقلية تعاني من الهشاشة بصورة خاصة سيما أنها معرضة لتهديدات بيئية وتنموية. ولذا، من الضروري تأمين موارد يمكن تعبئتها بسرعة للاستجابة إلى تهديدات مباشرة لمجموعات حقلية فريدة ودولية من الموارد الوراثية التي تندرج في إطار المعاهدة الدولية، والتي تكون حالتها في جميع الجوانب مساوية لحالة المجموعات خارج مواقعها التي هي تحت إدارة مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

20- وتمشياً مع المسؤوليات الناشئة عن اتفاقات المادة 15، تضطلع المعاهدة الدولية بولاية الاستجابة إلى حالات محلية حيث تتزعزع الصيانة المنتظمة للمجموعات بفعل أحداث غير متوقعة. وتنص الاتفاقات على وجوب أن يوفر الأمين المساعدة حين تتعرض المجموعات لعرقلة أو تهديد بفعل أي حدث كان. إنما لا تتوفر حالياً لدى الأمانة أي موارد مخصصة لهذا الشأن لتيسير عملية تقديم هذا الدعم الحيوي واللازم في الوقت الحالي في حالات عديدة، كما أفاده الجهاز الرئاسي في هذه الدورة.

21- بالتوافق مع هذا الدعم وعلى أساس التعزيز المتبادل، يمكن توسيع شبكة مجموعات المادة 15 من خلال إبرام اتفاقات جديدة مع المؤسسات الدولية المعنية والحكومات المضيضة. وقد كلف الجهاز الرئاسي بصورة منتظمة الأمانة مهمة استكشاف إمكانية إبرام اتفاقات جديدة، وتنفيذاً لهذه الولاية، تم توقيع اتفاقات جديدة أو توقيعها هو قيد النظر.

وفي حالات إبرام اتفاقات جديدة، يتعيّن على الأمانة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الفنيين، توفير دعم أولي لتيسير إتاحة المواد الوراثية والبيانات ذات الصلة في النظام المتعدد الأطراف، مثلاً من خلال النظام الميسّر للاتفاق الموحد لنقل المواد، ومعرّفات الكيانات الرقمية، ونظام Genesys. كذلك، فإن تخصيص الموارد المالية لتوسع نطاق شبكة اتفاقات المادة 15 قد يسمح بالارتقاء بهذه الأنشطة بضمّها إلى برنامج متماسك ومتسق مع نظام محدّث ومنطقي لصون وتوفير المادة الوراثية الدولية. وسوف تضمّ الأنشطة المقترحة:

- تيسير تعبئة ونشر المساعدة الفنية والمالية بسرعة في حالات الطوارئ بالنسبة إلى مجموعات المادة 15، بالتكامل مع الآليات القائمة، مثل صندوق تقاسم المنافع والولايات مثل الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛
- وضع وتنفيذ إجراءات في الأجل القصير لضمان إمكانية الوصول المستمر للمواد الوراثية الفريدة المهذّدة؛
- تخطيط وتنفيذ برنامج توسيع مجموعات المادة 15؛
- بالنسبة إلى المؤسسات الموقّعة الجديدة، توفير الدعم المساند لتشغيل النظام المتعدد الأطراف.

الكلفة التقديرية: 250 000 دولار أمريكي

سادساً - برنامج بناء القدرات للدعم المتبادل بين المعاهدة الدولية واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا

22- سوف يتسّى بلوغ أهداف المعاهدة الدولية من خلال ربطها بشكل وثيق باتفاقية التنوع البيولوجي، وقد شدد الجهاز الرئاسي مراراً وتكراراً على ضرورة تعزيز هذه الروابط. وأقر مؤتمر أطراف الاتفاقية رسمياً، لدى اعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، بالمعاهدة باعتبارها أحد الصكوك التكميلية التي تشكل النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وإثر سريان بروتوكول ناغويا وبدء تنفيذه الفعلي، قامت الأمانة والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي بتنفيذ بعض الأنشطة في مجال بناء القدرات في سياق البرنامج المشترك الجاري لبناء القدرات. وقد ساهمت هذه الأنشطة في الحفاظ على ملاءمة المعاهدة الدولية في سياق المبادرات الأوسع نطاقاً للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وتعزيز تنفيذ النظام المتعدد الأطراف ضمن الأطر الجديدة أو المنقّحة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، أو بالتوازي معها.

23- غير أنه من الضروري والمبرّر مواصلة وتعزيز هذه الأنشطة ضمن برنامج مخصص ومحدد لتنمية القدرات من أجل الدعم المتبادل مع بروتوكول ناغويا في فترة السنتين القادمة. ويستمر عدد الأعضاء في بروتوكول ناغويا بالتزايد وقد يصل قريباً إلى عدد الأعضاء ذاته في المعاهدة الدولية. ويتوافق هذا التوسيع بالحاجة إلى تعزيز حوار السياسات والتنسيق على المستوى التنفيذي بين السلطات الوطنية المسؤولة عن تطبيق المعاهدة الدولية والسلطات البيئية المكلفة بالتصديق على تنفيذ بروتوكول ناغويا. وبالتوازي مع ذلك، إن العديد من العمليات في إطار بروتوكول ناغويا، مثلاً بشأن معلومات التسلسل الرقمي، أو المادة العاشرة منه المتصلة بالآليات العالمية لتقاسم المنافع، وبشأن النظر في المادة الرابعة منها المتصلة بالعلاقة مع صكوك دولية أخرى، تدعو إلى التنسيق المباشر، على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، مع أصحاب المصلحة في المعاهدة الدولية.

سوف يتم تشجيع هذا التنسيق من خلال ما يلي:

- إعداد أدوات مشتركة لدعم قرارات معدة للوزارات ذات الصلة في تنفيذ بروتوكول ناغويا والنظام المتعدد الأطراف، وتطوير مواد متخصصة للتوعية والتواصل بشأن المعاهدة الدولية وبروتوكول ناغويا؛
- تنظيم حلقات عمل مشتركة لبناء القدرات معدة لجهات الاتصال الوطنية والسلطات المختصة بالاتفاقيين، حول مواضيع مختارة ذات أهمية متبادلة ومباشرة؛
- إسداء المشورة الفنية والمتخصصة للحكومات بشأن التنفيذ المتناسق والمتبادل الدعم لأحكام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها في النظام المتعدد الأطراف وبروتوكول ناغويا.

24- سوف يُربط هذا البرنامج لبناء القدرات بالإطار الاستراتيجي لبناء القدرات وتطوير بروتوكول ناغويا- وبمختلف الكيانات التنفيذية التي تساهم في تنفيذ الإطار. وسوف يتم السعي إلى وضع نهج متماسك ومتسق إزاء بناء القدرات من أجل دمج البرنامج في عملية أوسع نطاقاً لتبادل التجارب في مجال الحصول على الموارد وتقاسم منافعها واستنباط الدروس، للاستخدام الكفؤ للموارد والخبرات المتاحة.

التكلفة التقديرية: 400 000 دولار أمريكي